

Distr.

LIMITED

UNEP/OzL.Pro/ExCom/40/48

26 June 2003

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

برنامج



الأمم المتحدة



للبيئة

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف

لتنفيذ بروتوكول مونتريال

الاجتماع الأربعون

مونتريال ، 16 – 18 تموز/يوليه 2003

عمل اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية و اللجنة الفرعية لاستعراض المشروعات

(المقرر 2/39)

مقدمة

1- أن اللجنة التنفيذية ، في اجتماعها الـ 37 ، على أثر مناقشة حول " عمل اللجنة التنفيذية " كجزء من الأعمال الرامية إلى تنفيذ إطار التخطيط الاستراتيجي للصندوق المتعدد الأطراف ، كانت قد طلبت بموجب مقررها 69/37 ، من الأمانة إعداد مقترحات ينظر فيها الاجتماع الـ 39 ، عن الكيفية التي ينبغي بها إعادة تنظيم عمل اللجنة الفرعية لاستعراض المشروعات واللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية ، لرصد خطط الإزالة الوطنية وكفالة الامتثال من خلال تلك الخطط . وطلبت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الـ 39 ، على أثر نظرها في أنشطة الأمانة ، من أمانة الصندوق ، بموجب مقررها 2/39 (ج) أن تقدم الوثيقة التي تتضمن المقترحات إلى الاجتماع الـ 40 ، وبيّنت أن الأطراف الراغبة في تقديم مدخلات ينبغي لها أن تقدم تلك المدخلات في موعد لا يتجاوز 18 أبريل 2003 ، حتى يمكن إدراج تعليقاتها في مشروع الوثيقة . وخلال المناقشة عن عمل اللجنة التنفيذية كان هناك اعتراف واسع بأنه ، نظراً لدخول الصندوق المتعدد الأطراف في عصر جديد ، يتميز بالأخذ بنهج أقرب إلى الناحية الاستراتيجية ، وبالتركيز على تحقيق الامتثال ، فإن تغييراً في عمل اللجنة التنفيذية أمر ضروري .

2- من بين وظائف اللجنة التنفيذية أن اللجنة مكلفة بما يلي :

- أن تضع وترصد تنفيذ سياسات تشغيلية ومبادئ توجيهية وترتيبات إدارية محددة ، تشمل صرف أموال الموارد ؛
- وضع الخطة والميزانية للصندوق المتعدد الأطراف ، ويشمل هذا النشاط توزيع موارد الصندوق المتعدد الأطراف بين الوكالات المنفذة ؛
- وضع المعايير المتعلقة بأهلية المشروعات للتمويل ، ووضع الخطوط التوجيهية لتنفيذ الأنشطة التي يساندها الصندوق المتعدد الأطراف ؛
- القيام باستعراض منتظم لتقارير الأداء المتعلقة بتنفيذ الأنشطة التي يساندها الصندوق المتعدد الأطراف ؛

3- استرشدت اللجنة ، في القيام بوظائفها ، بأمر منها قائمة بيانية لفئات التكاليف الإضافية التي أقرتها أطراف بروتوكول مونتريال ، وإطار ارشادي جديد للتمويل ، يقتضي أن تعمل اللجنة على مزيد من تطويره لجعل هذا الإطار قابلاً للتشغيل ، بتحويله إلى مبادئ توجيهية وإلى معايير تفي بالمطالب التي يقتضيها التفحص الدقيق لإصدار التمويل عن طريق المنح .

تشغيل اللجنة التنفيذية

4- على الصعيد التشغيلي تؤدي اللجنة التنفيذية أساساً وظائفها من خلال ما تعقد من اجتماعات ، بمساندة من الأمانة ، التي تقوم بجميع الأعمال الخلفية التي تساند تلك الاجتماعات ، وتقدم الوثائق اللازمة لعمل اللجنة . وفي البداية كانت جميع القضايا والطلبات التي تطرح على اللجنة ، تتعامل معها اللجنة بأجمعها . ولكن بينما أخذ عمل اللجنة يتشعب ، تزايدت القضايا التي يمكن تفسيرها تفسيرات مختلفة من زاوية التمويل ، بينما واجهت اللجنة التنفيذية أيضاً في عدة حالات الحاجة إلى القيام باختيارات بين عدة قرارات لمعالجة إحدى المشكلات ، وكان من الصعب في حالات كثيرة أن تتوصل اللجنة التنفيذية إلى

وفاق في الآراء ، مما عرقل سير أعمال اللجنة ، وفي حالات كثيرة لم ينقذ الموقف إلا اللجوء إلى مناقشات تجرى في مجموعات صغيرة من المشاركين . وبينما أخذ عمل اللجنة يتزايد أصبح من الواضح أنه في سبيل استعمال وقت اللجنة على نحو أشد فعالية ، توجد حاجة إلى تشكيل فريق عمل " دائم " لمعالجة القضايا التي يمكن أن تكون حجر عثر يعرقل التوصل إلى وفاق في الآراء . ولذا أصبح من المفيد إنشاء فريق فرعي لاستعراض المشروعات ، وكان من المفروض في بداية الأمر أن يكون هذا الفريق العامل هيئة غير رسمية ، ثم أصبح بعد ذلك لجنة فرعية رسمية عندما بدا أن فائدة هذا الفريق العامل أمر لا شك فيه . ونجاح اللجنة الفرعية لاستعراض المشروعات في تسهيل حل القضايا التقنية والسياسية ، المرتبطة بطلبات الحصول على تمويل ، أدى إلى قيام اللجنة التنفيذية بتحويل اللجنة الفرعية للشؤون المالية التي كانت قائمة في ذلك الوقت وكانت تجتمع على أساس ما يوجد من احتياجات فقط ، إلى لجنة فرعية أخرى " دائمة " هي اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية . وقد تطورت وظائف هاتين اللجنتين الفرعيتين مع مرور الزمن ، وساعدتا إلى حد بعيد على تسهيل عمل اللجنة التنفيذية وعلى تعزيز كفاءتها في تحقيق المشروعات وفي رصد تنفيذها ، كما كانت اللجنتان الفرعيتان أدوات لتقصي استعمال الموارد وإدارة شؤونها . وفي كل اجتماع تقوم اللجنتان الفرعيتان بتناول القضايا الواردة في جدول أعمال اللجنة التنفيذية الداخلة في اختصاص كل لجنة فرعية ، وتقديم توصيات إلى اللجنة التنفيذية عند اجتماعها بكامل هيئتها .

5- أن اللجنة التنفيذية تجتمع ، تقليدياً ، ثلاث مرات في السنة . وفي اليومين الأولين من الاجتماع تنعقد اللجنتان الفرعيتان لمناقشة بنود جدول الأعمال المخصصة لكل منهما ، ولتقديم توصيات إلى اللجنة بكامل هيئتها . وعلى أساس تقسيم العمل بين اللجنتين الفرعيتين ، كان جدول أعمال اللجنة التنفيذية مهيكلًا ، على مر السنين ، على النحو الآتي :

(أ) اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية (اجتماع لمدة يومين هما نفس يومي اجتماع اللجنة التنفيذية الأخرى).

- التخطيط المالي (الخطة والميزانية لمدة ثلاث سنوات) ؛
- خطط أعمال الوكالات المنفذة ؛
- قضايا الرصد والتقييم ؛
- قضايا تنفيذ المشروعات :
- تقارير مرحلية من الوكالات المنفذة ؛
- التأخيرات في تنفيذ المشروعات ؛
- إلغاء المشروعات وطلب إعادة الأموال إلى الصندوق ؛
- المشروعات المنتهية ذات الأرصدة ؛
- ميزانية أمانة الصندوق.

(ب) اللجنة الفرعية لاستعراض المشروعات (اجتماع لمدة يومين .هما نفس يومي اجتماع اللجنة الفرعية الأخرى)

- برامج عمل الوكالات المنفذة ؛

- المشروعات الاستثمارية وغير الاستثمارية :
 - المشروعات الفردية ؛
 - الخطط المتعددة السنوات وبرامج التنفيذ السنوية ؛
 - قضايا متعلقة بالسياسة العامة المتصلة بالمشروعات .
- (ج) الجلسات العامة (أي اجتماعات اللجنة التنفيذية بكامل هيئتها) (ثلاثة أيام)
- اعتماد التوصيات الصادرة عن اللجنتين الفرعيتين ؛
 - القضايا المتعلقة بالصندوق المتعدد الأطراف :
 - الإسهامات في الصندوق والقضايا المتعلقة بها ؛
 - أنشطة الأمانة ؛
 - البرامج القطرية ؛
 - قضايا قطاع الإنتاج (تتعلق فقط بسبعة من 138 بلداً هو عدد بلدان المادة 5 و هي الأرجنتين ، البرازيل ، الصين ، الهند ، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، المكسيك ، رومانيا و فنزويلا) ؛
 - قضايا السياسة العامة ؛
 - شؤون عارضة تتعلق بالسياسة العامة ؛
 - تقارير سنوية إلى الأطراف .

التطورات والاتجاهات في عمل اللجنة التنفيذية

6- نظراً للطابع الجديد للآلية المالية ، بمفهومها القائم على أساس التمويل الذي يعتمد على التكاليف الإضافية المتفق عليها ، فإن الحاجة إلى سياسات ومبادئ توجيهية لإرشاد الأطراف المستفيدة والوكالات المنفذة أصبحت أمراً ذا أهمية كبيرة جداً منذ بداية عمل اللجنة التنفيذية . فكثيراً ما يحدث أن مشروعاً مقدماً من إحدى الوكالات المنفذة قد أثار قضية تقنية كان لها مع ذلك عواقب تتعلق بالسياسة العامة ، بشأن تفسير معايير الأهلية للتمويل الواردة في القائمة الدلالية . ففي هذه الظروف ، خصوصاً في الحالات التي لم تستطع فيها أمانة الصندوق المتعدد الأطراف وأحدى الوكالات المنفذة التوصل إلى اتفاق بينهما ، خصوصاً بالنسبة لقضايا التقنية النوعية التي لها آثار سياسية ، كان ذلك يستتبع عملية استعراض السياسة العامة ، تؤدي إلى وضع مبادئ توجيهية . ونتيجة لذلك ، على مر السنين ، أسفر الأمر عن وفرة مفرطة من السياسات والمبادئ التوجيهية والمعايير ، بلغت ذروتها بصدور المقرر بشأن إطار التخطيط الاستراتيجي . ونتيجة لذلك فإن عملية الموافقة على المشروعات ، التي هي الجانب الأساسي لعمل اللجنة التنفيذية ، أصبحت عملية أقرب إلى الروتين ، وأقل استهلاكاً للوقت .

7- أن اللجنة التنفيذية قد مولت حتى الآن مشروعات تغطي الاستهلاك والإنتاج ، حسب مقتضى الحال ، لجميع المواد الخاضعة للرقابة (فيما عدا HCFCs) . وآخر تقرير مرحلي يبين أن حوالي 1,3 مليار دولار أمريكي (لا يشمل تكاليف

مساندة الوكالات) قد تم اعتماده حتى آخر عام 2002 لإزالة 227.318 طن ODP ، منها 180.013 طن ODP تمت إزالتها فعلاً ، وهو رقم يمثل حوالي 80 في المئة من الإزالة الإجمالية المعتمدة . وتمويل بعض القطاعات مثل الإيروصولات والرغاوي ، وإلى حد ما ، قطاع الصنع الفرعي للتبريد ، أوشك أن يصبح كاملاً ، وما لا يزال يتطلب تمويلاً في معظم البلدان المتبقية سيرجح تمويله كجزء من الخطط المتعددة السنوات . وبذلك ، فإن تقديم الطلبات للحصول على تمويل القطاعات الإستهلاكية الرئيسية ، القائمة على أساس المشروعات الفردية التي فيها قضايا متميزة ولكنها قضايا تقنية وسياسية جسيمة ، - هذا التقديم يكون ذا أهمية قليلة ، مما يوفر وقتاً للجنة الفرعية لاستعراض المشروعات وتبعاً لذلك للجنة التنفيذية بكاملها . وهذا الاتجاه في عمل اللجنة التنفيذية ولجنتيها الفرعيتين قد بدأ يتبدى فعلاً .

8- في سياق تحقيق الامتثال ، لتدبير أو أكثر من تدابير الرقابة التي يفرضها بروتوكول مونتريال ، وافقت اللجنة التنفيذية أيضاً على 33 اتفاقاً متعدد السنوات . ومع إقرار إطار التخطيط الاستراتيجي ، فإن الاتجاه في الموافقات - وتبعاً لذلك في عمل اللجنة نفسها ولجنتيها الفرعيتين - من شأنه أن يؤدي إلى أن تكون للأنشطة القائمة على أساس الأداء أسبقية على مشروعات الاستثمار الفردية . ولكن ، مع الخبرة المكتسبة حتى الآن من 33 خطة تم اعتمادها ويجري تنفيذها ، فإن مناقشة خطط المستقبل والموافقة عليها هما أمر يرجح أن يكون أقرب إلى طابع تصريف الأعمال وأن يكون أسرع خطى .

9- هناك شعور عام بأنه حتى ، ضمن الإطار الاستراتيجي الجديد ، وعلى الرغم من أن جدول أعمال اللجنة التنفيذية يظل كما هو ، فإن حجم العمل أو عمق العمل للجان الفرعيتين " الدائميتين " وكذلك الجلسات العامة للجنة التنفيذية بكامل هيئاتها ، ستطراً عليها على الأرجح تغييرات . فتبعاً لتقسيم العمل في الوقت الحاضر ، بين اللجنتين الفرعيتين ، فإن اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية ستشهد على الأغلب تزايد احتواء جدول أعمالها لعمليات استعراض الأداء السنوي لخطط الأعمال المتعددة السنوات (وهو عمل تضطلع به في الوقت الحاضر اللجنة الفرعية لاستعراض المشروعات) بالإضافة إلى القائمة الحالية للبنود المألوفة بينما الدور الرئيسي للجنة الفرعية لاستعراض المشروعات ، باعتبارها الهيئة الوحيدة القائمة بمراجعة المشروعات في سبيل تمويلها ، يرجح أن ينكمش تدريجياً . والإضافات الجديدة لدور اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية تثير مسألتين . والمسألة الأولى هي هل تستطيع اللجنة الفرعية أن تتعامل مع الحجم الكبير ومع تعقيد تلك الاستعراضات السنوية للأداء طبقاً لإجراءاتها التشغيلية المعمول بها في الوقت الحاضر ، وهي موجهة نحو رصد المشروعات الفردية ؟ . والمسألة الثانية هي هل ينبغي أن تقوم اللجنة الفرعية باختتام استعراضها لتلك التقارير التي هي تقارير الأداء السنوية بدون أن تقوم بالتوصية بتمويل الشريحة التالية لبرنامج العمل السنوي (على أساس الأموال المعتمدة مبدئياً لخطة الإزالة) ؟ . وسبب ذلك أنه على الرغم من أن نتائج الاستعراض هي أساس مقرر التمويل الذي يصدر ، إلا أن شروط عمل اللجنة الفرعية في الوقت الحاضر لا تخولها سلطة إصدار مثل تلك التوصيات بالتمويل ، حيث أن هذه السلطة مسندة إلى اللجنة الفرعية لاستعراض المشروعات ، التي تقوم باستعراض برامج العمل السنوية .

10- في الوقت الحاضر ان استعراض خطط الأعمال للسنوات الثلاث وخطط الأعمال السنوية كانت منابذة (أى محاولة عن طريق الانابة) إلى اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية . والناحية التقنية الكامنة في مراجعة كل مشروع تقترحه الوكالة المنفذة في خطط

أعمالها ، ثم الحاجة إلى تفادي الازدواجية ، قد أدى إلى إسناد فرز تلك الخطط إلى هيئة فرعية تقوم بخدمة اللجنة التنفيذية . بيد أن عمليات تخطيط الأعمال في المستقبل ستكون على الأرجح أقل تعقيداً ، نظراً لإمكانية توقع الشرائح السنوية التي ستقرر في الاتفاقات المتعددة السنوات التي ستكون هي الوسيلة السائدة للتمويل . بيد أنه ، في الاتجاه الحالي الذي يتضمن أن حصة متنامية من موارد الصندوق يقع عليها فعلاً إلتزام متعدد السنوات أو هي حصة مبرمجة لتلك الإلتزامات ، فإن التحدي في مجال تخطيط المستقبل للأعمال/الموارد سيكون تبيين الموارد الحرة من كل قيد ، وفي الوقت المناسب ، وهي الموارد الناشئة من المصادر غير المبرمجة أو من الموارد المفرج عنها من أنشطة سبقت برامجتها ، وهو إفراج مرده إلى تحسين التخطيط ، ثم تقرير كيفية تخصيص هذه الموارد للوفاء بالإحتياجات غير المخططة لمختلف البلدان و/أو للوفاء بطلبات البلدان الرامية إلى التعجيل بالإزالة . وهناك أيضاً حاجة إلى وضع نظام للتصدى لما يحتمل حدوثه من تكديس مفرط لشرائح التمويل السنوية في الاجتماع الأول من السنة ، وما يتبع ذلك من صرف الأموال . وتحسين طبيعة السياسة العامة في عملية تخطيط الأعمال يقتضي إعادة التفكير في موضوع استمرار لجنة فرعية في التعامل مع هذه العملية .

11- أن التركيز على تيسير امتثال بلد ما لبروتوكول مونتريال يقتضي كذلك من اللجنة التنفيذية أن تكون متنبهة للاتجاهات والتطورات في تنفيذ الأنشطة المعتمدة وفي وقع تلك الأنشطة على الامتثال ، من ناحيتي الصندوق ومن ناحية مستوى كل قطر . فعلى أساس هذه النظرة العامة ، فإن خطوات السياسة العامة يمكن الشروع فيها في وقت مبكر جداً في سبيل المساعدة على التعجيل بامتثال البلدان أو لإسداء مساعدة نشطة للبلدان المعرضة لخطر عدم الامتثال ، في سبيل تفاديها لحدوث عدم امتثالها . والتقارير المرحلية السنوية التي ينبغي أن تتحول تدريجياً من جانب رصد المشروعات إلى جانب أداء القطر كله سيكون من شأنها أن تصبح أداة هامة لتوفير النظرة العالمية والرؤية الشاملة التي تحتاج اللجنة إليهما . ولذا فبسبب الأهمية الاستراتيجية للتقارير المرحلية السنوية ، قد يكون على اللجنة التنفيذية مرة أخرى أن ترفع مستوى المناقشة حول التقارير المرحلية إلى مستوى اللجنة التنفيذية بكاملها ، بدلاً من أن تترك المناقشة تجرى على مستوى إحدى اللجان الفرعية كما هي الحال في الوقت الحاضر .

12- أن رصد الأداء القطري ومراقبة تخطيط الموارد سيكونان هما الأدوات اللتين تستطيع عن طريقهما اللجنة التنفيذية أن تمارس مسؤولية إشرافها واتخاذ المقررات الاستراتيجية اللازمة ، ولذا ينبغي أن يكون ذلك أمراً يناقشه جميع أعضاء اللجنة التنفيذية . والتقليد المعمول به حالياً في سياق اللجنة التنفيذية ، وهو تقليد يحول دون قيام أعضاء اللجنتين الفرعيتين بإعادة فتح باب المناقشة في الجلسة العامة ، هذا التقليد يمنع أحياناً بعض الأعضاء من المشاركة الكاملة في مناقشة الموضوع الذي سبقت مناقشته على مستوى اللجنة الفرعية ، حتى عندما تكون المسائل المطروحة هي مسائل ذات أهمية بالنسبة لهم . ورفع مستوى مناقشة الجوانب الرئيسية لعمليات الصندوق إلى مستوى اللجنة التنفيذية بكامل هيئتها يكون من شأنه الحيلولة دون وأد إسهامات محتملة من جانب عدد من الأطراف في عمل اللجنة .

احتمال إعادة تنظيم عمل اللجنة التنفيذية

13- و بالاختصار ، بينما تتحرك اللجنة التنفيذية في تصريف أعمالها نحو نهج موجه إلى تحقيق الامتثال ، ومعني ذلك أن يحل نظام موجه نحو التنفيذ والإداء الفعلي محل النظام الموجه نحو إصدار الموافقات ، فمن المرجح أن يحدث ما يلي :

- أن التخطيط المالي وتخطيط الأعمال وكذلك استعراض التقارير المرحلية سيصبح - نشاطاً أشد بروزاً .
- أن الخطط المتعددة السنوات وما يرتبط بها من برامج التنفيذ السنوي ستكون أمراً يقتضي رصداً وتقييماً أوثق بكثير وأشد تنسيقاً (بين الأمانة العاملة بالنيابة عن اللجنة التنفيذية والوكالات المنفذة والبلدان المتلقية) لكفالة النجاح ؛
- مع ما أحرز حتى الآن من تقدم سيتراجع دور بعض الأنشطة التي كانت فيما مضى قد شغلت كثيراً من وقت وانتباه اللجان ، وهي تضم ما يلي :
 - وضع السياسات العامة والمبادئ التوجيهية ، شاملة السياسات المحددة المتعلقة ببعض المشروعات .
 - استعراض مشروعات الاستثمار الفردية ؛
 - استعراض برامج عمل الوكالات المنفذة (حسب تحديد تلك البرامج في الوقت الحاضر) ؛
 - استعراض البرامج القطرية واعتمادها ؛
 - استعراض الأنشطة في قطاع الإنتاج والموافقة على تلك الأنشطة ؛
- وعلى حين سيصبح رصد التقدم أمراً أسهل بسبب تقارير الأداء الإلزامية السنوية ، بموجب الاتفاقات المتعددة السنوات ، وأن مستوى الرصد وتشعبه سيحتاجان إلى نقل الرصد من مستوى أداء المشروعات نفسها إلى مستوى أداء البلد كله وإلى مستوى وقعها على الصندوق كله ، كما أن هذا الرصد ينبغي أن يوفر نظرة أقرب إلى الناحية الاستراتيجية العامة في مناقشات السياسة ؛
- ستحتاج التقييمات إلى أن تتضمن رد فعل لشواغل اللجنة التنفيذية الأشد استعجالاً وارتباطاً بالأمر الجارية .

14- أن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الـ 38 قد ناقشت وساندت خطة الإزالة للسنوات 2003-2005 للصندوق المتعدد الأطراف (المقرر 66/38) وهذه الخطة قائمة على أساس احتياجات الامتثال لبلدان المادة 5 . وفي هذا الصدد طلبت اللجنة التنفيذية من الوكالات المنفذة والوكالات الثنائية أن تستعمل تلك الخطة أساساً لإعدادها خطط أعمالها السنوية وحثت بلدان المادة 5 على تعجيل وتيرة تنفيذها للمشروعات خلال فترة السنوات الثلاث 2003 - 2005 . ولذا فإن العملية يتزايد تحولها من صعيد

الموافقة على المشروعات إلى صعيد تنفيذ المشروعات وأداء البلد كله ، مما يجعل عبء العمل الواقع على اللجنتين الفرعيتين وعلى هيئة صنع القرارات التي هي اللجنة التنفيذية ، أن ينحرف انحرافاً كبيراً نحو إحدى اللجنتين الفرعيتين مما يعرقل الإدارة السليمة للوقت المتاح للجنة التنفيذية وقد يضر ذلك بكفاءتها .

توصية

15- على أساس الخلفية المتمثلة في المعلومات والتحليل الواردة في الفقرات أعلاه ، قد ترغب اللجنة التنفيذية في أن تنظر في إعادة هيكلة عملها وعمل اللجنتين الفرعيتين على نحو ما هو مبين فيما يلي :

(أ) أن الخطة المالية للصندوق ، وخطط الأعمال السنوية وخطط الأعمال للسنوات الثلاث ، وكذلك التقارير المرحلية الواردة من الوكالات المنفذة ، ستكون أموراً تعالجها اللجنة التنفيذية بكاملها بدلاً من معالجتها في لجنة فرعية .

(ب) أن القضايا التي مثل إعادة الأرصدة المتبقية في المشروعات التي ألغيت أو انتهت ، والأنشطة الروتينية الأخرى التي تقررها اللجنة التنفيذية ، ينبغي أن تتعامل معها إدارياً الأمانة والوكالات المنفذة المسؤولة فيما بينهما ، مع تقديم ما يلزم من تقارير إلى اللجنة التنفيذية بشأنها ؛

(ج) الحفاظ على اللجنتين الفرعيتين مع تنقيح التكاليف الصادر إليهما ، أو وظائفهما ، مع جعل استعراض خطط الإزالة المتعددة السنوات هي المسؤولية الوحيدة لأحدى اللجنتين الفرعيتين (بدلاً من الوضع الحالي الذي يتضمن أن تنظر إحدى اللجنتين الفرعيتين في التقارير المرحلية من الوكالات وفي قضايا صرف الأموال بموجب خطة الإزالة ، بينما تنظر اللجنة الفرعية الأخرى أساساً في برنامج العمل السنوي وما يرتبط به من تمويل) .
